

إلى وزير الصحة

میاه الأمانة ترد

نكا عدد من الأطباء الدارسين في الدراسات العليا في
جامعة طب الأطفال (مساق البورد العربي والماجستير)
عددهم (٣٧) طبيباً وطبيبة بمحافظة عن تعرضهم
لاعتداءات متكررة بلغت ثلاثة عشرة اعتداء في
الأشهر الماضية خلال أدائهم لعملهم في مستشفى
الوحدة التعليمي من قبل بعض الأطراف ووصلت
حد استخدام السلاح الأبيض والتهديد بالرصاص
يسعياً في فترة المساء (كان آخرها الاعتداء بتاريخ
١٠ يوليو).

وجاء في بيانهم (رغم إبلاغ الجهات المختلفة ابتداءً
إذارة المستشفى مروراً بمكتب الصحة ومنسق البورد
العربي بالمحافظة ويمستشفى الوحدة وكذا منسق
نهاده الماجستير (الأكاديمي والمهني) ورغم معرفة
الجميع بتلك المشاكل إلا أنها لم نجد حلّ لها من قبل
اختلاف الجهات رغم عرضنا لمعالجات تتلخص في
أهمية توفير الحراسة الأمنية وإلزام الطاقم التمريضي
بالاستسلام والتسلیم بينهم خلال النوبات، وكذا ضرورة
وفير الأجهزة الطبية المساعدة في تأدية العمل.

عبر طلاب الدراسات العليا (مساق البورد العربي
والماجستير) بأنه بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٢ تم إبلاغهم
عبر المنسقين (بأنهم ليسوا مسؤولين عن حياة أي
طالب أو طالبة تتعرض لأي مشكلة) مما حدا بهم إلى
تخاذل قرار بالتوقف عن العمل في طوارئ وأقسام

لستشفي خلال النوبات الليلية مع استمرارهم في الدراسة والعمل صباحاً.

يحسب بيان الأطباء والطبيبات الدارسين الذين كانوا يتظرون حالاً مقتعاً لمعاناتهم من الجهات المشرفة عليهم إلا أنهم فوجئوا بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٢م رسالة مقدمة من قبل د. محمد سالم باعزب - مدير مستشفى الوحدة التعليمي (رئيس مركز التدريب) - وجهة إلى مدير مكتب الصحة يقترح فيها تعليم الدراسة نهائياً وهو ما لقي قبولاً من مكتب الصحة بعدن، وتم اتخاذ قرار بإيقاف دراسة (مساق البورد العربي والماجستير) في مجال طب الأطفال نهائياً في عدن دون معرفة الأسباب الدافعة لذلك دون مراعاة إلإعاقات التي ستواجه الأطباء الدارسين في مختلف سنوات الدراسة، وهذه الخلطة ستنسب إشكالات مختلفة لم يحسب لها متذدو القرار أي حساب دسيما في الطامحين للتأهيل للبورد مستقبلاً من طباء وطبيبات المحافظة.

يأشد أطباء وطبيبات الدراسات العليا، وزير الصحة العامة ومحافظ محافظة عدن، والجهات ذات الصلة بوضع حل للوضع القائم حتى لا يسوء (وعدن) لهم كل أبنائها وتطوير كوارتها مسؤولة على جهات الاختصاص).

■ الأخ/ رئيس تحرير صحيفة الثورة
بعد التحية
الموضوع/ الرد على ما نشر في صحيفتكم لم ليوم ٧ / ٧ / ١٩
٢٠١٢م
بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وردأً على ما ورد في العدد «١٧٤١»
يوم الخميس ٢٠١٢ / ٧ / ١٩ م في مقال للكاتب عبد الباسط
محمد النوعه مضمونه «إن شبكة الماجري تعتبر قبلة موقنة قد
تفجر في أي لحظة مخفة وراءها كارثة إنسانية... إلخ». .
تحيطكم والقارئ الكريم علما أن المؤسسة قد قامت بالتوacial
مع وزارة التخطيط للحصول على تمويل لعمل الدراسات الازمة
لبنية تحتية لمدينة صناعة القديمة وقد تم الحصول على التمويل
وقد تم عمل الشروط المرجعية التي تم طرحها للمناقش بين الشركات
المؤهلة وقد تقدمت شركتان استشاريتان بعروضهما وشكلت لجنة
تحليل العروض الفنية والعمل جار لاستكمال الاجراءات الازمة
ذلك.. هذا ما لزم التوضيح به للعلم.

العلاقات العامة بالمؤسسة

شل حركة الوزير وإحراجه وإضعافه وعليه
أن يبادر بجرأة وقوة إلى تغيير من يمارسون
أعمالهم الانتقامية ولهم ولاءات خاصة، لأن
الولاء الوطني هو الشرف والنزا.
نناشد وزيري هاتين المؤسستين
العس كريتين شخذ الههم والخروج من
الدوامة التي يتربص بكم أعداء النجاح
لإخراجكم أمام الشعب فعهد المشيخ السبيئ
والعتاولة يجب إزالته فهم من يعيثون في
الأرض فسادا بحملهم السلاح بعنجهية وهم
من يرعبون الضعفاء ويقتلون ويسطون، لكن
في ظل تطبيق العقوبات الرادعة من وزارة
الداخلية إلى جانب الدفاع فهناك ستدأ
الانطلاقية الإيجابية إلى الإمام.. أخيرا همسة
شكرا لوزير الدفاع على موقفه وقراراته وبيان
ولاء للوطن وليس للحزب، فتحية له وتحية
لمن يتصف ولاؤه لمصلحة الوطن ويعمل بها.
لطف زيد العنسي - ذمار

وعلى مرأى ومسمع من أصحاب القانون سواء بالقضاء أو الداخلية والدفاع، حيث وهاتان الوزاراتان العسكريتان لا تحيان ممارسة صلاحياتها بقانون ونظام خال من الوصاية والمحسوبيات خال من المناطقية والعصبية والقبيلية، إن هاتين الوزارتين يجب عليها الاضطلاع بمسؤولياتهما وأن تفرض هيتهما على الجميع بقوة القانون، إنتي أطالبهما بإعادة النظر بروح المسئولة وإعادة ماتم تدميره خلال الأحداث الماضية فقد زادت عملية الفوضى وإلقاء السكينة العامة على مرأى ومسمع، لقد زادت عملية حمل السلاح بشكل سيء زادت عملية فوضى إطلاق الأعييرة النارية في الأعرas وإحداث المشاكل والانتقام في عمليات الثائر وهاتان المؤسستان العسكريتان تتفان موقف المتزوج وفي هذه الزاوية أخرى زاوية الداخلية لأنه ربما يوجد ضباط يسعون إلى

تعتبر وزارتا الداخلية والدفاع المعنيتان بفرض القانون وتطبيق النظام وفرض هيبة الدولة والحكومة وهمما المسؤولتان عن إعادة النظام والقانون الحقيقي والخالي من المحسوبيات والمساواة واجبة والجميع في نظر القانون سواسية، لكن بلادنا تصنف ديمقراطيتها وقانونها من نوع آخر، هيبة الدولة وتطبيق النظام لا يطبق إلا على البسطاء، النظام والقانون لا يخص الوجاهات الاجتماعية وأصحاب النفوذ فهم معصومون ولو أن لأصحاب القانون سلطة من سيدخلون النار أو الجنة لخاف مسئولو الدولة ألف ألف مرة من هؤلاء أصحاب النفوذ كونهم لا يتجرأون على إدخالهم النار لكن العدالة السماوية هي المرجع في الاقتصاص للضعفاء من هؤلاء أصحاب النفوذ وأخص من عاثوا في الأرض الفساد ومن البطش والقتل والظلم

مديريّة المفتاح طافية

مدیرية المفاتح إحدى مديریات محافظة حجة من المديريات التي وصلت إليها مشاريع خدمية متاخرة بنيت فيها العديد من المدارس وتعلم فيها عدد كبير من الشباب والشابات وتخرجوها والتحقوا بالجامعات اليمنية وحظي البعض بمنحة خارجية وتأهلوا كثیر من أبناء هذه المديرية معلمين وقضاة وفي مجالات أخرى وأنشئت فيها المواصلات وتمت فيها الكابلات لكنها تحتاج إلى صيانة دورية لأن فيها عدداً من الأرقام معطلة وأنشئت مواطير للكهرباء وتمت كابلات الكهرباء وأنبنت لها المحولات الجميلة وكانت في أيام الأزمة مستمرة منيرة بجهد الشيخ عضو مجلس النواب الشيخ محمد علي قاسم قوارنة حفظه الله ولكن للأسف الشديد توقفت الإضافة منذ آخر شهر جماد الثاني وما زالت، وأبناء المديريه يعانون من الظلام ويدفعون قيمته ولن يست هناك أي بوارقأمل في حل هذه المشكلة الظلامية ومن هنا من منبر الثورة الغراء ينشد أبناء مديرية المفاتح الدولة ممثلة في رئيس الجمهورية وزير الكهرباء والشيخ محمد علي قوارنة عضو مجلس النواب، شاكرين لصحيفة الثورة نشر هذا النداء من أبناء مديرية المفاتح.